

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 10-14 يونيو/حزيران 2019

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2019/6-D/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التوزيع: عام

التاريخ: 7 مايو/أيار 2019

اللغة الأصلية: الإنكليزية

التقرير السنوي للمفتش العام

الموجز التنفيذي

يقدم مكتب المفتش العام في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

ويقدم التقرير المنظور الرقابي بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج، ونظرة عامة على أنشطة مكتب المفتش العام، بما يشمل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" (WFP/EB.A/2019/6-D/1) ويلاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر المنفذة والمبلغ عنها في عام 2018، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة.

ويحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار. وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة Kiko Harvey

المفتشة العامة

هاتف: 066513 6597

بريد إلكتروني: patriciakiko.harvey@wfp.org

بيان الضمان

- 1- **نطاق العمل:** تتكفل إدارة البرنامج بوضع عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة والحفاظ عليها ضمانا لتحقيق أهداف البرنامج. ويقدم مكتب المفتش العام ضمانه ورأيه إلى كل من المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، بشأن كفاية هذه العمليات وفعاليتها.
- 2- ويستند هذا الرأي إلى أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام (المراجعات الداخلية، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وأجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وميثاق مكتب المفتش العام.
- 3- واستعان مكتب المفتش العام أيضا، حسب الاقتضاء، بمصادر أدلة أخرى لتكوين رأيه: الأعمال التي أجراها المراجع الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2018؛ وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018؛ والمسائل المنهجية التي لوحظت في التفتيشات والتحقيقات التي أنجزت في عام 2018. ويعتمد مكتب المفتش العام جزئيا على الإدارة لإبلاغه بجوانب الخلل الهامة المعروفة في نظم المراقبة الداخلية، وأنشطة التدليس، وأوجه الضعف المعروفة التي تسمح بارتكاب أنشطة تدليس أو وقوع خسائر كبيرة، أو التي يمكن أن تعرقل إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام إلى المخاطر، وتوفر في رأينا أساسا معقولا لدعم رأينا بشأن الضمان في حدود القيود المتأصلة في عملية الضمان.
- 4- **خطة العمل القائمة على المخاطر:** لا تشمل خطة العمل السنوية مهام لمراجعة كل أسلوب من أساليب العمل أو كل كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. ولكننا اخترنا بدلا من ذلك خدمات الضمان بالاستناد إلى تحليل تناول المخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج. وعلاوة على ذلك، لم توضع خطة عملنا لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثالية.
- 5- **القيود المتأصلة:** يمكن أن تقع أخطاء أو مخالفات ولا تكتشف بسبب القيود المتأصلة في أية عملية من عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة. وكان يمكن اكتشاف مسائل أخرى ربما كانت ستؤثر على رأينا لو أجريت أعمال مراجعة إضافية. وإن أية إسقاطات لتقييم تلك العمليات على الفترات المقبلة يكتنفها خطر أن تصبح تلك العمليات غير مناسبة بسبب التغييرات في الظروف أو الاستثناءات التي تسمح بها الإدارة أو التدني في درجة الامتثال للسياسات والإجراءات.

الرأي

يؤكد رأي الضمان السنوي الشامل الصادر عن مكتب المفتش العام أنه بالاستناد إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي أجريت وتم الإبلاغ عنها في عام 2018، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أية أوجه ضعف من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة.

ومع ذلك، فإن رأي الضمان يحدد، من خلال مهام الضمان الفردية، ممارسات بحاجة للتحسين في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. وتناقش تفاصيل المسائل الرئيسية المحددة خلال عام 2018 في الفقرات من 32 إلى 37. ولا ترقى الممارسات التي بحاجة للتحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية التي يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق البرنامج لأهدافه العامة.

Kiko Harvey

المفتشة العامة

أبريل/نيسان 2019

نظرة عامة على مكتب المفتش العام

الولاية والعمليات

- 6- مكتب المفتش العام أنشأه المدير التنفيذي بموجب المادة 12-1 من النظام المالي وكان يُنظمه ميثاق مكتب المفتش العام بالنسبة لجميع الأنشطة المنفذة في عام 2018. ويقوم مكتب المفتش العام، في يونيو/حزيران 2019، بتحديث ميثاقه ليصف أنشطة الشعبة بشكل أفضل وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة.
- 7- ويمثل مكتب المفتش العام، في تنفيذه أنشطة المراجعة، للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ("المعايير") الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، ويجري أنشطة التحقيق وفقا للمبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين، ووفقا أيضا لسياسات التحقيق ومعايير وخطوطه التوجيهية المعمول بها في المكتب. ويضطلع المفتش العام بوظائف الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات والمفتش العام.
- 8- ويقدم مكتب المفتش العام إلى المدير التنفيذي جميع تقارير المراجعات الداخلية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والتفتيشات، والتحقيقات. وتنص سياسة الكشف عن المعلومات المعتمدة من المجلس التنفيذي على الكشف عن تقارير المراجعات الداخلية والتفتيشات في موقع شبكي عام إلا في حالات استثنائية محدودة؛ وترد التقارير التي تم الكشف عنها في عام 2018 في الملحق 1-ألف. ويقدم المفتش العام أيضا تحديثات فصلية عن أنشطة الرقابة فضلا عن هذا التقرير السنوي إلى المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي.
- 9- ويبيد مكتب المفتش العام رأيه بالاستناد إلى أعمال الضمان التي تم إجراؤها، ويحدد ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج تشوبها أوجه ضعف جوهرية يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة؛ غير أن رأي الضمان في مجمله يحدد، في المراجعات الفردية، ممارسات بحاجة للتحسين في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. ولا ترقى الممارسات التي بحاجة للتحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية التي يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق البرنامج أهدافه العامة.

بيان الاستقلال

- 10- يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يحدث أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ، ولم تؤثر قيود الموارد أو أية مسائل أخرى على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

الضمان في البرنامج

- 11- يجري مكتب المفتش العام، في سبيل تقديم ضمان بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج، مراجعات تغطي خليطاً من وحدات العمل وأساليبه؛ وهي تشمل المكاتب القطرية، وشعب ووحدات المقر، والعمليات على نطاق البرنامج ككل. وترد في الفقرات من 17 إلى 43 تفاصيل أخرى عن أعمال المراجعة وخدمات الضمان الأخرى.
- 12- وترد في الفقرات من 44 إلى 70 تفاصيل أعمال التحقيق التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بوظيفة الضمان.

الأنشطة في عام 2018

- 13- يلخص الجدول 1 الخدمات المقدمة من مكتب المفتش العام في عام 2018 والسنوات السابقة. ويغطي نطاق المراجعة والمخاطر المستخدم لوضع خطة عمل الضمان السنوية جميع نظم البرنامج وأساليبه عمله وعملياته وأدشطته؛ غير أن رأي الضمان الذي تقدمه يقتصر على العمل الذي قمنا به. وتتضمن الجداول الواردة في الملحقين 1 و2 قائمة بجميع التقارير الصادرة في عام 2018 أو المتعلقة بذلك العام.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام في الفترة 2015-2018*						
السنة	التحقيقات		الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	المراجعات الداخلية		التفتيشات الصادرة
	القضايا المنجزة	القضايا المسجلة	التقارير المنجزة	الخدمات الاستشارية(1)	تقارير المراجعة الصادرة	
2015	73	69	لا يوجد	8	18	2
2016	50	43	5	3	20	0
2017	40	55	4	5	18	0
2018	53	100	5	2	20	3

* في حين أنجزت جميع الأعمال في عام 2018، فإن التقرير قد يصدر في عام 2019 لمراعاة المهام التي بدأت في نهاية العام. وتتعلق تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة الخاصة بتشاد وهابتي بعمل أجري في عام 2017، وبالتالي لم تكن جزءاً من رأي الضمان المقدم من مكتب المفتش العام في عام 2018.

الموارد

14- ازدادت الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام في عام 2018 من 7.3 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 9.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وفي عام 2018، بلغ مجموع النفقات الفعلية لمكتب المفتش العام 8.5 مليون دولار أمريكي، أي 91 في المائة من مخصصات الميزانية وذلك في معظمه بسبب الفارق الزمني بين تخصيص الموارد وتعيين الموظفين الجدد. وفي عام 2018، بلغ مجموع تكاليف الموظفين 6.1 مليون دولار أمريكي، وبلغت تكاليف الخبرة الاستشارية 0.4 مليون دولار أمريكي، والعقود التجارية 0.8 مليون دولار أمريكي، والسفر 0.8 مليون دولار أمريكي، واستأثرت التكاليف الأخرى (رخص البرمجيات الحاسوبية، والتدريب، وما إلى ذلك) بالمبالغ المتبقية.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام (بالآلاف الدولارات الأمريكية)		
2018	2017	
9 281	7 317	مخصصات الميزانية
8 469	7 238	النفقات الفعلية

15- وازداد عدد الموظفين في مكتب المفتش العام في عام 2018 إلى 40 موظفاً. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كانت هناك خمس وظائف فنية شاغرة لا تزال إجراءات التعيين فيها جارية (وظيفة مدير مكتب التفتيش والتحقيق، ووظيفة مسؤول تحقيقات، ووظيفة مراجع داخلي، ووظيفتا مساعدي دعم أعمال).

16- وكان الفريق المؤلف من 35 موظفاً فنياً حتى نهاية عام 2018 متوازناً من حيث عدد الموظفين والموظفات (48 في المائة موظفة) ومتنوعاً (19 جنسية مختلفة). ويحمل جميع الموظفين الفنيين في هذه الوظائف شهادات في المراجعة الداخلية/التحقيق، مثل شهادة مراجع داخلي معتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني، وشهادات محددة أخرى (مدقق تدليس معتمد، ومدقق نظم معلومات معتمد، وشهادة التقييم الذاتي للمراقبة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). وتشمل عموماً المتطلبات الوظيفية للمراجعين في مكتب المراجعة الداخلية خبرة سابقة في شركة مراجعة دولية بالإضافة في كثير من الأحيان إلى خبرة في العمل مع وكالة من وكالات الأمم المتحدة أو منظمة إنسانية. وتشمل المتطلبات الوظيفية للمحقق في مكتب التفتيش والتحقيق خبرة في إنفاذ القانون أو التحقيق أو الشؤون القانونية، إلى جانب بعض المحققين ممن لديهم أيضاً شهادات أو خبرة في المحاسبة أو المراجعة.

(1) بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة هنا، قدم مكتب المراجعة الداخلية خدمات المشورة والدعم إلى لجنة السلع والنقل والتأمين؛ وقدم الدعم المطلوب للإدارة؛ ونسق وشارك بصفة مراقب في عدة لجان في المقر؛ وعمل مع كيانات خارجية نيابة عن البرنامج. وتشمل أنشطة المشورة الأخرى إبداء المشورة إلى إدارة البرنامج بشأن مبدأ المراجعة الواحدة، والأحكام المتعلقة بالمراجعة المخصصة والكشف التتالي عن المعلومات.

الجدول 3: عدد موظفي مكتب المفتش العام للفترة 2017-2018		
2018	2017	
35	29	الموظفون الفنيون
5	5	موظفو الخدمات العامة
40	34	المجموع

نظرة عامة على أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

- 17- يقدم مكتب المراجعة الداخلية خدمات الضمان والمشورة المستقلة والموضوعية إلى البرنامج، والهدف من هذه الخدمات هو تحسين عمليات البرنامج والمساعدة على تحقيق أهدافه من خلال التقييم المنهجي لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة واقتراح التحسينات المطلوبة عند الاقتضاء. وفي إطار العملية التي يجريها مكتب المفتش العام لتقديم ضمان إلى المدير التنفيذي وأصحاب المصلحة، تكفل مكتب المراجعة الداخلية بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة بصفة عامة وأداء وحدات البرنامج في أداء المسؤوليات المسندة إليها لتحقيق أهداف البرنامج وغاياته.
- 18- وفي عام 2018، أجرى مكتب المراجعة الداخلية تقييمين ذاتيين داخليين مصحوبين بتحقيق خارجي وانصب التركيز فيها على تقييم أداء الشعبة. وحدد التقييم الذاتي الأول امثال مكتب المراجعة الداخلية للمعايير المهنية وخلص إلى تحقيقه الامثال الكامل، وتناول التقييم الذاتي الآخر مدى نضج وظيفة مكتب المراجعة الداخلية وأكد بلوغه مرحلة متقدمة. وسينير هذان الاستعراضان تطوير مكتب المراجعة الداخلية على الأجلين القصير والمتوسط، وأكد أيضا أن استراتيجية المراجعة الداخلية التي وضعت في عام 2015 لا تزال ملائمة. وسيسعى مكتب المراجعة الداخلية في عام 2019 فصاعدا إلى تعزيز قيمته المضافة إلى أصحاب المصلحة من خلال تحليلات أخرى واتصالات استباقية لتعميم ملاحظاته واستنتاجاته على الإدارة والموظفين.
- 19- وفي عام 2018، انتقلت المسؤولية عن إجراء الاستعراضات الاستباقية للنزاهة تدريجيا إلى مكتب المراجعة الداخلية اعترافا بدور هذه الاستعراضات الاستباقية التي تركز على التندليس كوسيلة منظمة لفحص العمليات أو المعاملات أو الإجراءات أو الأنشطة. وتهدف الاستعراضات الاستباقية للنزاهة إلى تحديد مدى التعرض لمخاطر التندليس واختبار ضوابط مكافحة الفساد الوقائية والكاشفة لضمان استخدام أموال البرنامج وأصوله في الأغراض المقصودة. وانطلاقا من القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، تشكل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة عنصرا من عناصر الضمان المقدم من مكتب المراجعة الداخلية إلى الإدارة بشأن منع التندليس ومراقبته، وتكميل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق لمعالجة الأسباب الجذرية للتندليس والفساد.

خطة العمل القائمة على المخاطر

- 20- يجري مكتب المراجعة الداخلية أنشطة الضمان وفقا لخطة ضمان سنوية مستندة إلى تقييم المخاطر يوافق عليها المدير التنفيذي بعد التشاور مع الإدارة العليا، وتستعرضها لجنة مراجعة الحسابات. وحسب ما تقتضيه المعايير، يحدد تقييم موثق لنطاق مخاطر البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتفق مع أهدافه. ويتعلق التقييم بالعمليات الرئيسية والمخاطر الحاسمة في البرنامج من خلال تقييم الاحتمالات والأثر بالنسبة للمخاطر/الكيانات الخاضعة للمراجعة، واختيار المواقع/النظم/العمليات التي سترجع في عام 2018. ويرسم التقييم أيضا خريطة تبين سائر أنشطة خط الدفاع الثالث لضمان التنسيق والتكامل بدون تداخل.
- 21- وحدد مكتب المراجعة الداخلية نطاقا للمراجعة يشمل 171 كيانا و عملية تنظيمية. ويتاح أيضا مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها الذي حدد فيه 87 كيانا و عملية وتطبيقا ويتم تحديثه سنويا. وقيمت جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة

في البرنامج وفقا لأثر العواقب على عمليات البرنامج واحتمال التعرض للمخاطر. وصنفت تلك الكيانات وفقا لمقياس من ثلاث نقاط - مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة. وصنفت عوامل المخاطرة سواء كمؤشرات لأثر المخاطر في حال تحققها أو كاحتمالات لوقوع مخاطر. وتم التماس آراء من أصحاب المصلحة الرئيسيين (المديرون الإقليميون، ومديرو الشعب، وأعضاء فريق الإدارة التنفيذية) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتغييرات التنظيمية، وأجريت تعديلات بناء عليها. وشملت العوامل أيضا مدى التعرض لمخاطر التدليس والفساد لتوجيه اختيار الاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

22- وصمم مكتب المراجعة الداخلية خطته السنوية بشأن الضمان بحيث تركز على أبرز المخاطر من حيث انطباقها على نطاق مخاطر المراجعة. ولا تهدف خطة عمل مكتب المفتش العام إلى تقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج العالمي الشامل أو جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثالية. وشملت خطة العمل لعام 2018 تغطية متوازنة للكيانات الميدانية وعمليات المقر. وفي ظل ازدياد الموارد المخصصة لمكتب المفتش العام في 2018، نقحت خطة العمل لتوسيع النطاق وإضافة مهام ميدانية واستعراضات استباقية للنزاهة تركز على التدليس. وبلغ مجموع عدد المهام التي أنجزت 27 مهمة. وتمثل العمليات التي تدخل ضمن نطاق خطة عمل الضمان 51 في المائة من نفقات البرنامج في عام 2018.

23- وأجريت عشرون مراجعة في عام 2018، منها 11 مراجعة لعمليات ميدانية، وست مراجعات لمواضيع وعمليات محددة (شملت استعراضا للمتابعة)، وثلاث عمليات مراجعة لتكنولوجيا المعلومات. وتم الحصول على ضمانات أخرى من خلال عمليتين ومهمتين للاستشارة (بشأن سلسلة الكتل في التحويلات القائمة على النقد، والمخاطر والرقابة في المنظمات غير الحكومية)، فضلا عن 3 استعراضات استباقية للنزاهة⁽²⁾ بشأن استحقاقات الموظفين، وإدارة معلومات البائعين، وتوزيع الأغذية في جنوب السودان.

المسائل الرئيسية المحددة في عام 2018

24- في عام 2018، وسع مكتب المراجعة الداخلية نطاق تغطيته الميدانية بخليط من عمليات الطوارئ (جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية) والمكاتب الأصغر الأكثر تركيزا على التنمية (بوروندي، وكولومبيا، وليسوتو، وليبيريا، ومدغشقر، والفلبين، وتونس). وأتاح ذلك لمكتب المفتش العام تحديد التحديات الخاصة بكل سياق وكل بيئة، وكذلك القضايا الشاملة المشتركة بين عمليات البرنامج التي جرى استعراضها. وشملت خطة العمل أيضا مجموعة مختارة من الأنشطة الأساسية للبرنامج (شراء الأغذية، والنقل البري، والرصد)، والوظائف الإدارية، مثل إدارة السفر وإدارة الأصول.

25- وواصل مكتب المراجعة الداخلية استعراض كيفية دمج النظم المؤسسية والتكنولوجيا بوجه عام وسبل دعم عمليات البرنامج، حيث أجريت مراجعة لنظام كوميث⁽³⁾ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب القطرية، وإدارة ثغرات تكنولوجيا المعلومات.

26- وركزت استعراضات النزاهة الاستباقية على استخدام النظم في الضوابط المتعلقة بمنع التدليس وكشفه في إدارة المعلومات المتعلقة بالبائعين واستحقاقات الموظفين. وروجعت عمليات توزيع الأغذية في جنوب السودان وخضعت أيضا للتحقيق في جيبوتي وأوغندا.

27- ويتضمن الملحق 1 تفاصيل عن مهام الضمان التي أجريت والتقارير التي صدرت في عام 2018.

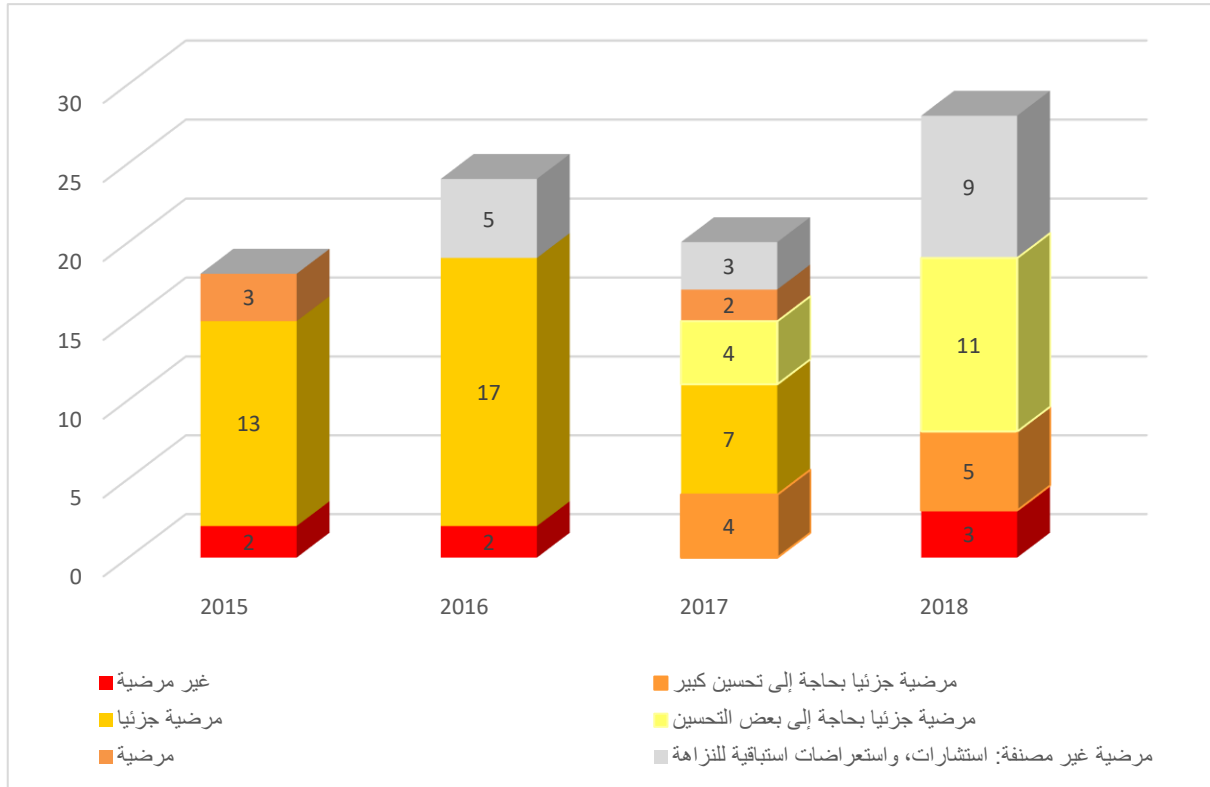
28- وتُصنّف كل مراجعة وفقا لتصنيفات منسقة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويبين الشكلان 1 و2 تصنيفات تقارير المراجعة الصادرة المتعلقة بأداء العمل في عام 2018 فضلا عن عدد التصنيفات وتوزيعها مقارنة بالسنوات السابقة.

(2) تم الانتهاء من إعداد اثنين من تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة المتبقية من عام 2017 بشأن العمليتين المنفتحتين في هايتي وتشاد كان قد تأخرا بسبب الوظائف الشاغرة.

(3) نظام كوميث (أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة) هو قاعدة بيانات البرنامج الشبكية الشاملة من أجل تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتحسين الأداء التنظيمي.

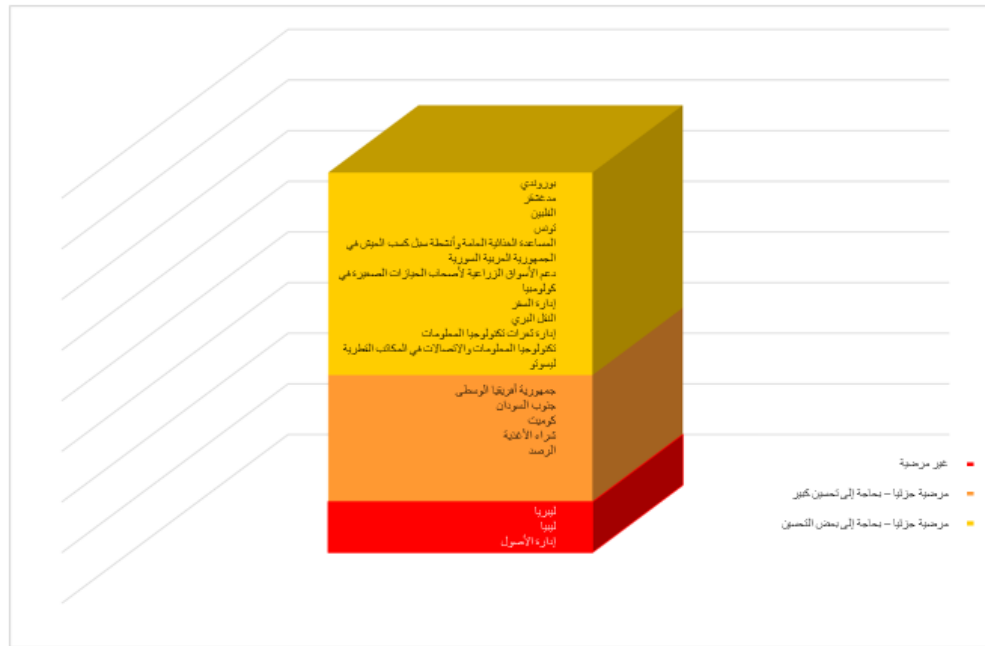
29- وعند تحديد مجالات المراجعة بالاستناد إلى المخاطر، يركز مكتب المفتش العام على المخاطر والعمليات الحاسمة التي تحقق فيها ضماناته وتحديده للإجراءات التصحيحية والتخفيفية أكبر قيمة مضافة وأقصى أثر. وتختار المهام بالاستناد إلى تحليل للمخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج، ويعبر توزيع التصنيفات عن نهج مكتب المراجعة الداخلية في اختيار مجالات المراجعة الأكثر عرضة للمخاطر وليس على أساس الأداء العام للبرنامج.

الشكل 1: توزيع تقارير الرقابة وتصنيفاتها منذ عام 2015 حتى عام 2018



ملحوظة: بدأ استخدام نظام التصنيف ذي المستويات الأربعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وطبق هذا التصنيف ذي المستويات الأربعة في 8 تقارير من بين 15 من التقارير المرضية جزئيا في عام 2017 (منها 4 تقارير بحاجة لبعض التحسين و4 تقارير بحاجة لتحسين كبير). وفي عام 2018، وبعد تطبيق نظام التصنيف ذي المستويات الأربعة تطبيقا كاملا، صُنِّفت 16 مراجعة بأنها مرضية جزئيا، منها 11 مراجعة بحاجة لبعض التحسين، و5 مراجعات بحاجة لتحسين كبير.

الشكل 2: التوزيع المفصل لتصنيفات تقارير المراجعة في عام 2018



30- ويقدم هذا القسم نظرة عامة على المسائل الرئيسية المنبثقة عن مهام الضمان التي نفذت في عام 2018. وينصب التركيز على تحديد مجالات المخاطر الرئيسية وكذلك اتجاهاتها عند الاقتضاء، مع بيان أعمال الضمان الأخرى المقرر إجراؤها في عام 2019. وتمثل الملخصات الواردة أدناه أهم ما لوحظ من مسائل.

31- ويطبق البرنامج عموماً سياسات وإجراءات كافية وإن كانت بحاجة لبعض التحسين، وتعلقت تصنيفات المراجعة الداخلية غير المرضية بالعمليات أو أساليب الأعمال الصغيرة التي تمثل جزءاً صغيراً نسبياً من نطاق عمل المراجعة والمخاطر في البرنامج.

32- وحدد مكتب المراجعة الداخلية التحدي الرئيسي وراء تصنيفات المراجعة في البرنامج في عام 2018، وهو عدم وضوح الاتجاه وعدم تحديد أولويات جهود توجيه تنفيذ الضوابط (التي بحاجة لتحسين كبير أو بعض التحسين) للأسباب المبينة أدناه:

◀ لا توجه القدرات والموارد، في بعض الأوقات، على الوجه الملائم نحو التنفيذ الفعال للضوابط والإجراءات المحددة في مجموعة سياسات البرنامج وتوجيهاته وأدلته. وكانت هناك ثغرات كبيرة في أعداد الموظفين وقدرات البلدان التي تواجه نقصاً في التمويل، وعدم إمكانية الوصول إلى مواقع توزيع الأغذية أو شعور وظائف الإدارة وتنتقل الموظفين، مما أثر على نجاح تقديم المساعدات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. وحددت المراجعات في بوروندي، ومدغشقر، وليبيريا تعقيدات في حافظة برامج البرنامج أدت إلى صعوبات في تدبير موارد كافية لكل نشاط في المكاتب القطرية. ولا تزال معظم العمليات تفتقر إلى مواءمة هياكلها وقوة عملها مع الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية تركيزه على العمليات الميدانية في عام 2019 عن طريق إجراء 11 مراجعة للمكاتب القطرية بالإضافة إلى مراجعة لعملية الطوارئ من المستوى الثالث في منطقة الساحل.

◀ لم يكن التوجيه كافياً، في بعض الحالات، ولم يكرس البرنامج جهوداً وموارد كافية للتركيز على الضوابط الأساسية ودعم تعزيزها وتطويرها. وتشير نتائج المراجعات التي ركزت على عمليات شراء الأغذية ورصدها وإدارة أصولها، ومراجعة متابعة تعزيز القدرات القطرية، إلى عدم التركيز وعدم إيلاء أية أولوية للوظائف الرئيسية التي تقدم دعماً هاماً للعمليات الميدانية. ولا تزال عمليات البرنامج ونظمه تتسم بشكل كبير بطابعها القائم على التشغيل اليدوي والمعاملات، مما يفضي إلى قصور يؤدي إلى تشتيت الجهود وصرفها عن الأنشطة التي يمكن أن تساهم بفعالية أكبر في ضمان نزاهة العمليات في الميدان. وسيجري مكتب المراجعة الداخلية استعراضاً استشارياً لتخصيص الموارد المؤسسية في عام 2019 كما سيجري مراجعة لحوكمة نظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية.

◀ لا تزال إدارة المخاطر في طور النمو في البرنامج، وبالتالي فهي غير قادرة على توجيه الضوابط والنظم ومواءمتها مع مستوى المخاطر والأولويات. وتشير مراجعات المكاتب القطرية والأعمال الاستشارية المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية إلى أنه تم وضع معظم سجلات المخاطر ولكنها غير مستخدمة بعد لإعطاء الأولوية لأنشطة التخفيف من المخاطر والدفع نحو المساءلة. وتفتقر المساءلة، سواء في الميدان أو في المكاتب الإقليمية أو المقر، إلى بعض الوضوح والتنسيق في المجالات موضوع الاستعراض. ولا تزال تقييمات مخاطر التدليس تشكل أداة يستعين بها مكتب المراجعة الداخلية لتيسير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ولم تكن هناك توجهات منهجية بشأن طريقة إجراء هذه التقييمات لمساعدة المكاتب القطرية في تعزيز ضوابطها الوقائية والكاشفة لمكافحة الفساد في عام 2018. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية تقييم مخاطر التدليس وضوابط مكافحة الفساد في استعراضات النزاهة الاستباقية المقرر إجراؤها في عام 2019 للتغذية المدرسية، وإدارة السلع، وكشوف المرتبات في المكاتب القطرية.

◀ لا تستخدم النظم والتكنولوجيا بالقدر الكافي كفرصة لترشيد الضوابط وتبسيطها وتشغيلها آلياً، بما يشمل رصد الأداء، ومنع التدليس وكشفه. وتبين لنا أن هذا العامل مطبق في مراجعات إدارة السفر، وإدارة الأصول، والرصد، واستحقاقات الموظفين، وإدارة معلومات البائعين. وفي حين أن الجهود جارية على قدم وساق لتحسين جودة البيانات في البرنامج، أدى عدم تحقيق تكامل النظم والمسائل المتعلقة بنزاهة البيانات في المجالات التي جرى استعراضها إلى الحيلولة دون كفاية الضوابط وتحقيق الكفاءات في بعض الحالات. وسيساعد مكتب المراجعة الداخلية الإدارة على تحديد الأسباب الجذرية لتلك الحالات عن طريق تقييم عمليتي تحديد مجالات البيانات وحمايتها بصفة استشارية في عام 2019.

◀ أدى ضعف ممارسات الرصد إلى جانب عدم كفاية مراعاة نتائج الحصائل إلى نوع من الارتجال في تحديد الأهداف ونظام معلومات الأداء. وأدى ذلك إلى عرقلة تحديد المسائل والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب، وتعلم الدروس المستفادة، وتحديد المساءلة. ولا يتيح ذلك أيضاً سوى قدر محدود من الرقابة على المستوى المؤسسي وفي الأقاليم عند خط الدفاع الثاني بصفة عامة.

33- ولاحظ مكتب المراجعة الداخلية في بعض من تقاريره بشأن المراجعة الداخلية أن تقييد الوصول إلى مواقع تسليم الأغذية، وإن لم يكن بالضرورة يخضع لسيطرة إدارة البرنامج، أدى إلى ظروف أثرت بشدة على قدرة البرنامج على ضمان تقديم المساعدة الإنسانية على النحو المقرر. وهذا المجال من مجالات التركيز المستمرة للإدارة وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية أيضاً تقييم كيفية قيام إدارة البرنامج بمعالجة هذه المخاطر المعروفة.

34- وكانت الإدارة قد أشارت إلى أن إدارة الشركاء المتعاونين تشكل خطراً كبيراً وهذا هو ما أكدته مكتب المفتش العام. غير أن البرنامج لم يكرس موارد مؤسسية كافية لتوجيه الجهود وإعطاء الأولوية لها من أجل معالجة تلك المخاطر. ولا يكفي التعاقد مع الشركاء المتعاونين وبذل العناية الواجبة حيالهم، وتوجيههم، ورصدهم وإدارة أدائهم، لضمان النزاهة الكاملة في تقديم المساعدة إلى المستفيدين النهائيين في معظم العمليات التي جرى استعراضها. وتشير حالات التحقيق المرتبطة بعمليات التدليس المتصلة بالأغذية أو الأموال النقدية الموزعة من جانب الشركاء المتعاونين والشركاء من الباطن إلى عدم كفاية القدرات الداخلية لمنع التدليس وكشفه. وعلى الرغم من أن بعض الشركاء المتعاونين مع البرنامج نفذوا عمليات قوية للمراقبة والرصد، هناك مؤشرات تدل على أن الرصد والرقابة غير منتشرين بالقدر الكافي داخل البرنامج لتحديد القضايا ومعالجتها معالجة سليمة في الوقت المناسب. وأكدت الأعمال الاستشارية التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية في عام 2018 أن المسائل التي أثرت في تقرير مراجعة بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية في عام 2016 لا تزال قائمة ولم يتم التخفيف من حدتها. وفي ضوء المشورة التي قدمت مجدداً في عام 2018، جرى تفعيل 11 إجراء معلقاً واستبدلت بتلك الإجراءات توصيات جديدة تعبر عن بيئة العمل الراهنة. ويتضح ذلك في تحليل تنفيذ إجراءات المراجعة المتفق عليها أدناه. ومن المقرر إجراء مراجعة في عام 2020 لإعادة النظر في مدى التعرض للمخاطر المتصلة بالشركاء المتعاونين ورقابة البرنامج عليهم. وفي عام 2019، سيواصل مكتب المراجعة الداخلية إجراء تقييمات للعناية الواجبة المبذولة من المقر حيال المنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة للبرنامج وسينظر في تقديم الدعم للإدارة من خلال القيام على سبيل التجربة في مراجعة لمنظمة غير حكومية وفقاً للحقوق التعاقدية.

35- ويجب تحسين إدارة المستفيدين لضمان نزاهة العملية حسب ما حدده مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقق في عدة عمليات ميدانية. وتعكف الإدارة على التعجيل بتنفيذ نظام البرنامج لإدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب)، والقياسات البيومترية كحل رقمي لزيادة قوة إدارة المستفيدين. ويتطلب ذلك أيضا من البرنامج تعزيز آليات أخرى، مثل تبادل البيانات، والاستهداف، والرصد، وآليات الشكاوى والتعليقات. وينبغي تشديد الضوابط بدءا بعمليات الاستهداف ومرورا بالتسجيل ووصولاً إلى التحقق والتوزيع، من أجل ضمان نزاهة تقديم مساعدات البرنامج إلى الفئات الأشد ضعفا. ومن ذلك، على سبيل المثال، أنه على الرغم من التحسينات الملحوظة في إدارة المستفيدين والتحقق من خلال التسجيل البيومتري في الحالات التي استخدم فيها، لا تزال هناك تحديات في ضمان الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه التكنولوجيا في النظام برمته - بما يشمل مقاومة المستفيدين وبعض الأطراف الخارجية استخدام التسجيل البيومتري. وعلى الرغم من وجود علامات تدل على تحسن في هذا المجال، نشجع الإدارة على مواصلة المضي بقوة في استراتيجية رقمنة إدارة المستفيدين نظرا للتحسينات الكبيرة التي يحققها التسجيل البيومتري وعمليات التحقق في احتمالات تقديم الأغذية والأموال النقدية إلى المستفيدين المناسبين بالمقادير المناسبة. وفي عام 2019، يزعم مكتب المراجعة الداخلية تقييم استهداف المستفيدين، وآليات الشكاوى والتعليقات، وعمليات التغذية المدرسية.

36- وطرح مكتب المراجعة الداخلية مسائل مثيرة للقلق بشأن كفاءة سلسلة الإمداد، وقدم توصيات متصلة بطرائق النقل البري، وإدارة الأسطول، وتخطيط الشراء؛ وكذلك الاستعداد المسبق والإنزال الجوي في عملية جنوب السودان. وتبين أن بعض الضوابط الرئيسية غير كافية في مجال إدارة البائعين، والعناية الواجبة، وتقييم الناقلين، ورصد ضوابط جودة الأغذية وسلامتها؛ أو تبين عدم تطبيقها على تناوب الموظفين في وظائف الشراء واللوجستيات. ومن المقرر إجراء مراجعة لآليات ضمان جودة الأغذية وسلامتها وإدارة الممرات (إثيوبيا - جيبوتي) في عام 2019.

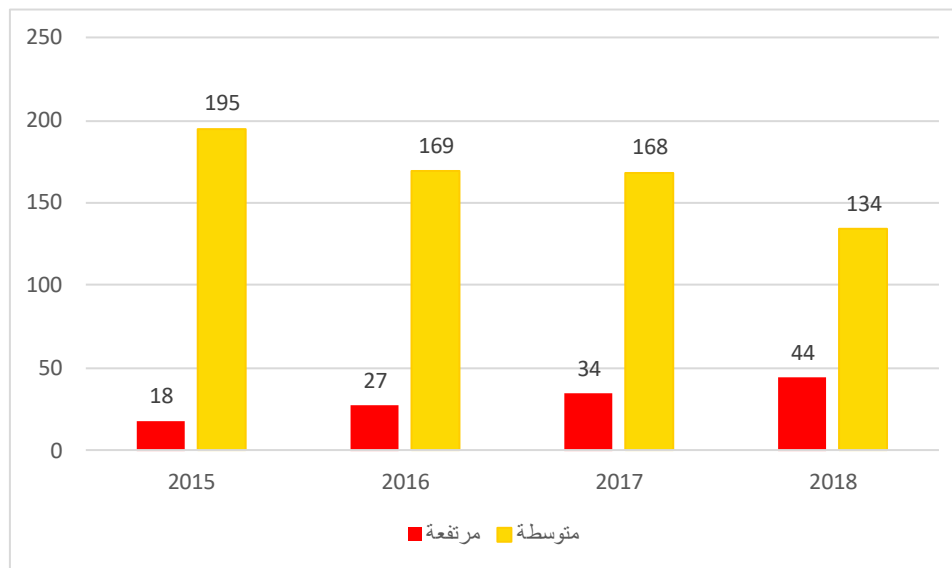
37- وقد اكتملت الضوابط المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد، غير أن وتيرة التكيف مع الدروس المستفادة والمخاطر المحددة، بما في ذلك من خلال المراجعات، مضت بوتيرة بطيئة نسبيا. ونتوقع في هذه المرحلة وضع ضوابط وأدوات أكثر استقرارا وثباتا نظرا للحجم الحالي لعمليات تسليم التحويلات القائمة على النقد التي بلغت 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وسيجري مكتب المراجعة الداخلية في عام 2019 مراجعة للتحويلات المقدمة باستخدام الهواتف المحمولة في غرب ووسط أفريقيا.

إجراءات المراجعة المتفق عليها

38- توصي المراجعات الداخلية باتخاذ إجراءات للتغلب على أوجه الضعف التي اكتشفت في عمليات الكيانات التي خضعت للمراجعة. وتناقش هذه الإجراءات مع الإدارة ويتم الاتفاق عليها معها، وتوجه إلى مدير الكيان أو المدير المؤسسي. وترد في الجدول 4 أعداد الإجراءات المتفق عليها وتصنيفاتها المنبثقة عن تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت في عام 2018.

الجدول 4: الحالة المقارنة لإجراءات المراجعة المتفق عليها						
المجموع 2018	المجموع 2017	مخاطر متوسطة 2018	مخاطر متوسطة 2017	مخاطر مرتفعة 2018	مخاطر مرتفعة 2017	
202	196	168	169	34	27	مفتوحة في بداية السنة
147	184	115	154	32	30	صادرة أثناء السنة
349	380	283	323	66	57	المجموع
171	177	149	155	22	22	مقفلت أثناء السنة
178	202	134	168	44	34	غير منفذة في نهاية السنة
80	15	64	12	16	3	متأخرة (تجاوزت تاريخ التنفيذ المتفق عليه)
23	-					توصيات الاستعراضات الاستباقية للنزاهة غير المنفذة
<p>مخاطر مرتفعة: القضايا او المجالات الناشئة المرتبطة بمسائل هامة تعد جوهرية لنظام المراقبة الداخلية. ويمكن أن تتسبب المسائل الملاحظة في عدم تحقيق هدف نتيجة مؤسسية أو يمكن أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر تامة يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تحقيق أهداف المؤسسة.</p> <p>مخاطر متوسطة: القضايا المتصلة بالمسائل التي تؤثر تأثيرا ملموسا على الضوابط ولكنها قد لا تتطلب تدخلا عاجلا. ويمكن للمسائل الملاحظة أن تحول دون تحقيق هدف الكيان الخاضع للمراجعة، أو يمكن أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر تامة يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف ذلك الكيان.</p>						التعريف:

الشكل 3: الإجراءات غير المنفذة المتفق عليها في نهاية السنة، 2015-2018



39- وسجل في عام 2018 انخفاض بنسبة 12 في المائة في عدد الإجراءات المتفق عليها غير المنفذة. ويرجع ذلك إلى انخفاض عدد ملاحظات المخاطر المتوسطة وازدياد ملاحظات المخاطر المرتفعة بوتيرة أقل. وفي عام 2018، نفذ 171 إجراء وأقفلت تلك الإجراءات (22 خطرا مرتفعا و149 خطرا متوسطا) وأضيف 147 إجراء (32 خطرا مرتفعا و115 خطرا متوسطا). وفي عام 2018، تم تفعيل 11 إجراء معلقا من مراجعة داخلية أجريت في عام 2016 للشراكات مع المنظمات غير الحكومية واستبدلت بتلك الإجراءات توصيات جديدة أسفرت عنها الأعمال الاستشارية التي تناولت إدارة المنظمات غير الحكومية للتعبير عن بيئة العمل الجديدة. وأقفلت أربع قضايا غير منفذة منذ فترة طويلة بعد قبول الإدارة المخاطر غير المخففة. وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن عدد الإجراءات المقفلة خلال السنة أقل مما كان عليه في عام 2017.

- 40- وسجلت زيادة ملحوظة في عدد التوصيات غير المنفذة التي تجاوزت تاريخ التنفيذ الذي حددته الإدارة هو ما يرجع في جانب كبير منه إلى تغير منهجية مكتب المراجعة الداخلية في تتبع تأخر مواعيد تنفيذ التوصيات. واعتباراً من عام 2018، أصبح مكتب المراجعة الداخلية يعد الإجراءات متأخرة التنفيذ عندما لا تتحقق في غضون المدة الزمنية التي تحددها الإدارة في تقرير المراجعة.⁽⁴⁾ ويعبر هذا التغيير في المنهجية بدقة وإنصاف عن تقادم الإجراءات غير المنفذة ويوضح أيضاً الزيادة الحادة في الإجراءات التي تأخر تنفيذها في عام 2018.
- 41- وتدابير البرنامج للتخفيف من المخاطر المحددة من خلال المراجعات تمضي، في جوهرها، بوتيرة أبطأ من المتوقع. وحدثت حالات تأخير في تنفيذ وتخفيف مخاطر ثمانين إجراء. وبلاستناد إلى تحليل الإجراءات المتأخرة، تتوقع الإدارة عموماً تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر في غضون ما يتراوح بين 214 و246 يوماً في حالة إجراءات التخفيف من المخاطر المرتفعة والمتوسطة على التوالي. غير أن الإجراءات المتأخرة للتخفيف من المخاطر المرتفعة والمتوسطة حتى نهاية عام 2018 كانت قد تقادمت بمتوسط 540 يوماً، وهو ما يسلب الضوء على الإطار الزمني الذي يحتاج إليه البرنامج للتغيير، خاصة في المقر. ويواصل مكتب المراجعة الداخلية تحديد القضايا المتصلة بالإجراءات غير المنفذة منذ فترة طويلة فيما يتصل بتعزيز القدرات القطرية أو إدارة المنظمات غير الحكومية.
- 42- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كانت هناك أربعة إجراءات مفتوحة من بين الإجراءات ذات الأولوية العالية الواردة في تقارير مراجعة صدرت في عام 2016 أو قبله وكانت موجهة إلى شعبة السياسات والبرامج وشعبة إدارة ورصد الأداء، وارتبطت بعملية مراجعة أنشطة تعزيز القدرات القطرية، وشعبة الموارد البشرية بالنسبة لمراجعة الموارد البشرية في المكاتب القطرية. وتتعلق الإجراءات الأخرى المتأخرة ذات الأولوية العالية بمراجعات أسلوب إدارة المستفيدين، والإبلاغ الاستراتيجي وصنع القرار، ومؤشرات الأداء الرئيسية المختارة، ومراقبة الدخول إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (وينجز)، والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، وإدارة المخاطر المؤسسية، وخارطة الطريق المتكاملة، وعمليات موزامبيق ونيجيريا واليمن.
- 43- وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية العمل في شراكة مع الإدارة ووحدات الأعمال في البرنامج لمتابعة الإجراءات المتفق عليها من أجل ضمان التخفيف من المسائل المحددة على النحو الملانم وفي الوقت المناسب.

نظرة عامة على أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

- 44- يتولى مكتب التفتيش والتحقيق مسؤولية التحقيق في ادعاءات سوء السلوك، بما يشمل ادعاءات ارتكاب تدليس وفساد ضد البرنامج وبرامجه. وتنطوي التحقيقات أيضاً على البلاغات المقدمة بوقوع حالات خرق للنظامين الإداري والأساسي للموظفين، والسياسات والإجراءات والمسائل الإدارية الأخرى. ويغطي نطاق التحقيقات التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق جميع أنواع سوء السلوك المرتكب من الموظفين، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التدليس، والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة والتمييز، فضلاً عن الانتقام عندما يحيل مكتب الأخلاقيات حالة ظاهرة الواجهة إلى مكتب التفتيش والتحقيق.
- 45- ويجري مكتب التفتيش والتحقيق أيضاً تحقيقات مع الأطراف الخارجية، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، البائعين والشركاء المتعاونين والمتعاقدين، لا سيما التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع تدليس وفساد، ويمكن أن تشمل التحقيقات أيضاً ادعاءات ووقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين يتورط فيها موظفو الشركاء المتعاونين ضد المستفيدين من البرنامج. ويتم الإبلاغ أيضاً عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام للأمم المتحدة حسب ما هو مطلوب من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وينشر الأمين العام للأمم المتحدة هذه الادعاءات في تقارير علنية تصدر كل ثلاثة

⁽⁴⁾ قبل عام 2018، كانت الإجراءات المتأخرة هي الإجراءات غير المنفذة في غضون المدة الزمنية المحددة في تقرير المراجعة أو المستندة إلى إطار زمني محدث من الإدارة في نظام تتبع التوصيات ومتابعتها.

أشهر في الموقع الشبكي التالي:

<https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/ar/content/quarterly-updates>

- 46- ويتولى مكتب التنقيش والتحقيق أيضا المسؤولية عن إجراء تفتيشات. والتفتيشات هي تحريات يمكن إجراؤها في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو عدم وجود أي ادعاء محدد.
- 47- ويمكن إحالة حالات سوء السلوك المشتبه بها التي تحدد أثناء الاستعراضات الاستباقية للنزاهة أو التفتيشات إلى مكتب التنقيش والتحقيق لتقييمها والتحقيق فيها رسميا عند الاقتضاء.
- 48- واتخذ مكتب التنقيش والتحقيق خطوات حازمة لضمان وفاء البرنامج بالتزامه بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وأمنة وخالية من أية إساءات، والحفاظ في الوقت نفسه على مبدأ عدم التسامح مطلقا مع التدليس والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وسائر أشكال سوء السلوك. ويشمل عدم التسامح مطلقا في هذه الحالات التزام مكتب التنقيش والتحقيق بتقييم الادعاءات المتعلقة بوقوع حالات خرق لسياسات البرنامج، والتحقيق في الادعاءات الموضوعية عندما يوجد ما يبررها. كما يشمل عدم التسامح مطلقا التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة عندما تثبت التحقيقات صحة الادعاءات.

نتائج أعمال التحقيق

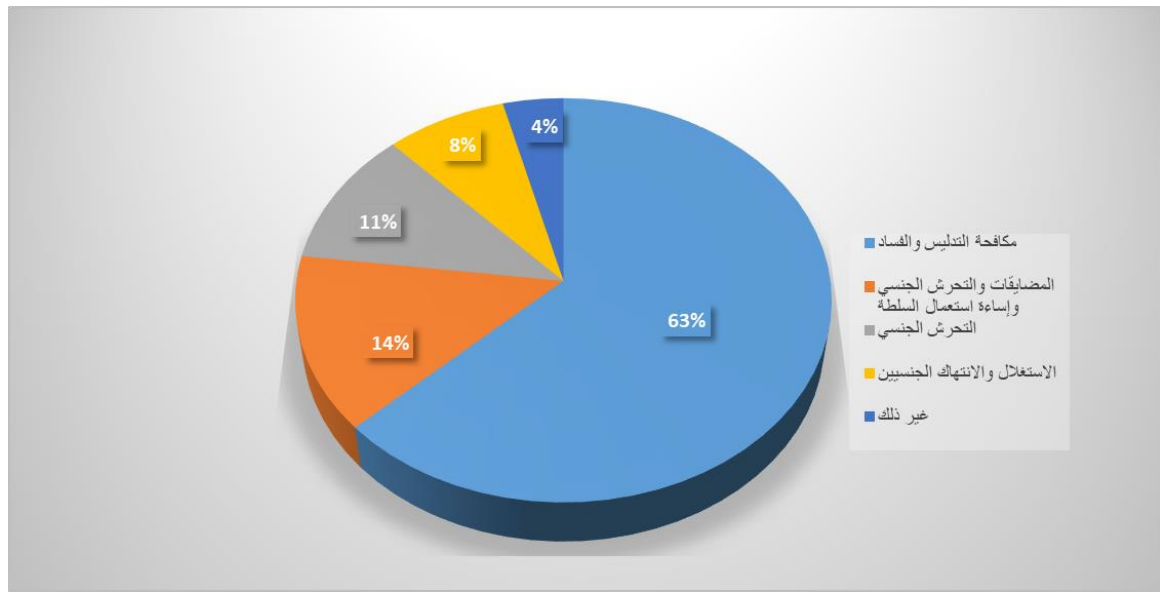
- 49- يتمثل الهدف من التحقيق في تحديد الحقائق وتقديم ما يكفي من الأدلة والتحليل لتقرير ما إذا كانت قد وقعت أية مخالفة، وفي حالة وقوعها تحديد الأشخاص المسؤولين أو الكيانات المسؤولة عنها، وكذلك تمكين إدارة البرنامج من اتخاذ التدابير إذا وجد ما يبرر ذلك على ضوء نتائج التحقيق. كما أن التحقيقات التي يجريها مكتب التنقيش والتحقيق يمكن أن تبرز للإدارة أوجه ضعف المراقبة، لتكون الإدارة بعد ذلك مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات ومعالجة هذه المسائل. وعندما يسفر التحقيق عن أدلة تثبت ارتكاب سلوك جنائي، يمكن لمكتب التنقيش والتحقيق التوصية بإحالة القضية إلى السلطات الوطنية المختصة.
- 50- وعلى الرغم من الزيادة غير المسبوقة في الإبلاغ عن المسائل المتصلة بسوء السلوك الداخلي نتيجة لاهتمام وسائط التواصل الاجتماعي، وحملات التوعية الداخلية، والتغييرات في سياسة البرنامج بشأن الحماية ضد المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز، يركز مكتب التنقيش والتحقيق عمله في عام 2018 على أنشطة التحقيق المتصلة بمخاطر التدليس والفساد، دون حدوث تحول كبير في محور تركيز القضايا منذ عام 2017 (ركز 67 في المائة من القضايا في عام 2017 على التدليس مقابل 63 في المائة في عام 2018). وينبغي الإشارة إلى أن حالات التدليس والفساد ازدادت أيضا بسبب الجهود الاستباقية من مكتب المفتش العام في تطبيق نهج تركز على التدليس، مثل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة والتفتيشات.
- 51- وفي إطار معالجة العدد المتزايد من القضايا، أضيف عدد آخر من المحققين من خلال طلبات تمويل إضافية وافقت عليها الإدارة التنفيذية في عام 2017. وفي عام 2018، أعاد مكتب التنقيش والتحقيق النظر في عملية تلقي الشكاوى، وقام في ضوء ذلك بتكوين وحدة متخصصة لتلقي الشكاوى. ويتمثل دور وحدة تلقي الشكاوى في إدارة وترشيد كامل عملية تلقي القضايا وفحصها وإجراء مراجعة أولية للمعلومات الواردة، والسعي إلى إجراء مزيد من التحقق و/أو الإثبات عند الضرورة، وتوفير بذلك معلومات كافية عند الانتهاء من عملية التقييم لتعيين القضايا وتحديد أولوياتها بشكل مناسب.
- 52- ولدى شعبة مكتب التنقيش والتحقيق أهداف رئيسية للأداء في استكمال التحقيقات، غير أن مدة استكمال التحقيقات باتت أطول خلال هذه السنة بسبب الزيادة الحادة والمفاجئة في عدد الشكاوى وعدم القدرة على تعيين محققين بسرعة وتعدد القضايا. وازداد عدد التحقيقات التي تجاوزت هدف الأداء المحدد بستة أشهر في عام 2018،⁽⁵⁾ حيث ظلت 14 قضية قيد التحقيق في نهاية السنة دون الوفاء بالهدف المحدد مقابل قضية واحدة في عام 2017. وفي ضوء استمرار زيادة حجم الشكاوى الرسمية شهريا، يعيد مكتب التنقيش والتحقيق تقييم احتياجاته من الموظفين لضمان استمراره في الوفاء بولايته. ويقارن الجدول الوارد أدناه بين أعداد القضايا وأنشطة التحقيق في كل سنة من عام 2015 حتى عام 2018:

(5) تتضمن أهداف الأداء الرئيسية لمكتب التنقيش والتحقيق استكمال التحقيق في غضون ستة أشهر في المتوسط. ويتم قياس تلك الفترة من وقت فتح التحقيق وحتى وقت إغلاق التحقيق. ويتمثل الهدف في الانتهاء من عملية تلقي الشكاوى، والتي تسبق التحقيق، في غضون شهرين من استلامها، في المتوسط. غير أن طول فترة تلقي الشكاوى يتأثر بنوعية وتوافر المعلومات المقدمة من صاحب الشكاوى وكذلك استعداد مقدمي الشكاوى على المضي قدما بإجراء تحقيق رسمي.

الجدول 5: حالة أنشطة التحقيق في الفترة 2015-2018				
2018	2017	2016	2015	
368	186	136	161	عدد البلاغات التي استلمها مكتب المفتش العام في السنة الحالية
25	10	17	21	التحقيقات التي لم تنفذ المرحلة من السنة السابقة
9	5	-	-	شكاوى السنة السابقة المرحلة إلى السنة الحالية
402	201	153	182	مجموع عدد القضايا التي يتناولها مكتب التفتيش والتحقيق خلال السنة
(68)	(22)	(37)	(23)	الإحالة إلى وكالات أو إلى إدارات أخرى (الموارد البشرية، الإدارة الميدانية، الأخلاقيات، أمين المظالم، وكالات الأمم المتحدة الأخرى، الشركاء المتعاونون، إلخ)
(152)	(105)	(56)	(69)	شكاوى لا تسفر عن فتح تحقيق رسمي، بما يشمل الشكاوى المتكررة
(82)	(9)	-	-	الشكاوى المتبقية في سجلات الإبلاغ حتى نهاية السنة
100	65	60	90	مجموع التحقيقات التي جرى التعامل معها خلال السنة
				توزيع التحقيقات المفتوحة
66	50	43	69	تحقيقات متصلة بادعاءات خلال السنة الحالية
34	15	17	21	تحقيقات متصلة بادعاءات خلال السنة السابقة
(47)	(25)	(10)	(17)	تحقيقات جارية في نهاية السنة
53	40	50	73	التحقيقات التي أنجزت خلال السنة الحالية

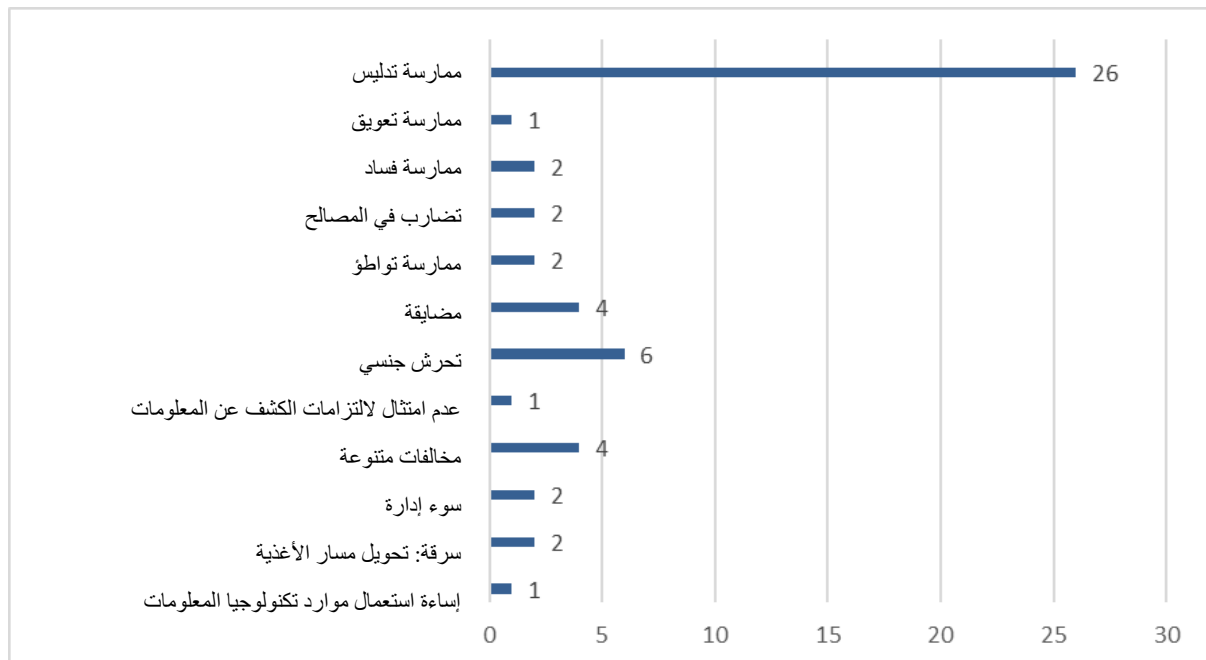
53- وكانت غالبية الشكاوى الرسمية (63 في المائة) المقدمة في عام 2018 تتعلق بادعاءات ارتكاب التدليس والفساد، حيث مثلت حالات خرق سياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز 25 في المائة من القضايا، منها 11 في المائة مرتبطة بادعاءات ارتكاب تحرش جنسي. وتمثل نسبة الشكاوى الواردة إلى مكتب التفتيش والتحقيق والمتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين 8 في المائة من عدد الشكاوى بينما تمثل المسائل الأخرى المتبقية 4 في المائة (إساءة استعمال الأصول، وعدم الكشف عن تضارب المصالح، وما إلى ذلك). ومن بين 402 شكوى تعامل معها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2018، أغلقت 220 شكوى شملت 60 إحالة داخلية و8 إحالات خارجية. وأغلقت الشكاوى المتبقية التي بلغ عددها 152 شكوى لدواع مثل عدم التوصل إلى أدلة، وازدواجية الشكاوى، أو عدم وجود ما يثبت خرق السياسات. وفي عام 2018، عمل مكتب التفتيش والتحقيق في 100 تحقيق. ويبين الشكل البياني الوارد أدناه توزيع التحقيقات التي جرت إدارتها حسب نوع الشكاوى.

الشكل 4: التحقيقات في عام 2018 حسب نوع الشكوى



54- وفي عام 2018، باشر مكتب التفتيش والتحقيق 66 تحقيقا جديدا ورحل أو فتح 34 تحقيقا من السنة السابقة مما أسفر عن 100 تحقيق لا يزال جاريا أو تم استكماله خلال السنة. وانتهى مكتب التفتيش والتحقيق من 53 عملية تحقيق، وأثبت التحقيق صحة 33 بلاغا. ولا يزال الرصيد جاريا. ويطبق البرنامج معايير صارمة بشأن الأدلة المطلوبة لإثبات صحة الادعاءات، ويشترط إثبات الادعاءات بما لا يدع أي مجال للشك. وبالنسبة للقضايا التي ثبتت صحتها الواردة أدناه، خلص مكتب التفتيش والتحقيق إلى أنه تم الوفاء بمعايير الإثبات المطلوبة.

الشكل 5: التحقيقات المستكملة في عام 2018 حسب النوع



التحقيق في قضايا التديليس

- 55- لا يزال نشاط التحقيق منصبا على التديليس الذي يرتكبه موظفو البرنامج وموظفو البائعون لدى البرنامج وكذلك المستفيدين والشركاء الخارجيون، ويغطي هذا النشاط مجموعة من مخططات التديليس في تسجيل المستفيدين وتوزيع الأغذية والمستودعات، وأنشطة الشراء، والوجبات المدرسية.
- 56- وحدد عدد من تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيق التي أنجزت في عام 2018 خسائر نجمت عن حالات ثبت ارتكابها. وأفضل طريقة لوصف التديليس الذي يثبت ارتكابه هو التديليس الذي تؤيده أدلة يجمعها مكتب التفتيش والتحقيق أثناء التحقيق. والتديليس المفترض هو تقدير أو تحديد نطاق الخسائر المحسوبة بمساعدة من الإدارة بالاستناد إلى افتراضات من قبيل مدة التديليس والفترة الزمنية التي ربما وجدت فيها الظروف المفضية إلى التديليس. وتقدم هذه المبالغ لأغراض المعلومات فقط ولم يتحقق مكتب المفتش العام من صحتها.
- 57- وعندما يُثبت التحقيق ارتكاب تديليس، يقوم مكتب التفتيش والتحقيق بإخطار الإدارة ويحاول تحصيل الخسائر من خلال الوسائل التعاقدية والقانونية أو من خلال مطالبات التأمين، حسب الاقتضاء. وفي حالات معينة، يمكن أن يشمل جمع الخسائر أيضا استبدال المنتجات العينية. وتبذل جهود جمع الخسائر ويتم تتبعها من جانب الإدارة، وبالتالي لا يشار إلى المبالغ المستردة أدناه. ويُلخص الجدول التالي مختلف أنواع التديليس المحددة من خلال التحقيقات في التديليس التي أنجزت وأثبت مكتب التفتيش والتحقيق صحتها وصنفت حسب فئة الأشخاص المسؤولين عن ارتكابها:

الشكل 6: مبالغ التديليس حسب النوع

تديليس - مؤيد بأدلة		تديليس - مفترض (مقدر)		قضايا التديليس والفساد حسب النوع
دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%	
1 274	> 1%	15 671	3%	أنشطة تديليس - موظفو البرنامج
7 940	1%	310 867	53%	أنشطة تديليس - البائعون
723 573	97%	121 726	21%	أنشطة تديليس - الشركاء المتعاونون/المنظمات غير الحكومية
-	-	120 734	21%	تحويل مسار الأغذية - موظفو البرنامج
14 500	2%	12 352	2%	تحويل مسار الأغذية - الشركاء المتعاونون/المنظمات غير الحكومية
747 287	100%	581 350	100%	المجموع

- 58- وتم الانتهاء في عام 2018 من 28 تحقيقا في ادعاءات بوقوع أنشطة تديليس أو ارتكاب سرقة، أثبت مكتب التفتيش والتحقيق وجود خسائر في 14 منها. وإذا خرق موظفو البرنامج سياسته بشأن مكافحة التديليس والفساد، تقدم تقارير التحقيق إلى شعبة الموارد البشرية والإدارة لاتخاذ إجراءات تأديبية قد تصل إلى حد إنهاء الخدمة. وفي حالة إثبات أفعال التديليس التي تتطوي على موظفي بائعي البرنامج أو الشركاء المتعاونين أو المنظمات غير الحكومية، يتم إخطار تلك الجهات الخارجية وتقرض جزاءات عند الاقتضاء.

المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز

- 59- في عام 2018، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق تقييما بشأن 29 شكوى رسمية بوقوع تحرش جنسي، وهو عدد أكبر بكثير من عدد الشكاوى الواردة في السنوات السابقة. ويعتقد أن زيادة عدد شكاوى التحرش الجنسي المبلغ عنها لمكتب التفتيش والتحقيق راجعة إلى التغييرات في سياسة البرنامج بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز فضلا عن النطاق التنظيمي والتركيز الإعلامي على التحرش الجنسي عبر مختلف القطاعات.

60- وانتهى مكتب التفتيش والتحقيق خلال السنة من إجراء سبعة تحقيقات بشأن ادعاءات بارتكاب تحرش جنسي تمس موظفين في البرنامج. ويقارن هذا الرقم بثلاثين تحقيقاً بشأن التحرش الجنسي على مدار 12 عاماً من 2006 إلى 2017. ومن بين القضايا السبع المنتهية في عام 2018، أقيم الدليل على خمس منها ولم يبق دليل على واحدة منها. ولم تثبت أيضاً صحة قضية إضافية تم الإبلاغ عنها في البداية باعتبارها تحرشاً جنسياً، على الرغم من أن التحقيق كشف عن وجود عنصر آخر متعلق بسوء تصرف من موظفين أثناء عملية التحقيق. وظلت التحقيقات جارية في ثلاث حالات تحرش جنسي في نهاية السنة في حين كانت تسع من القضايا التي قدمت في وقت متأخر من السنة لا تزال في مرحلة استعراض الشكوى الواردة في نهاية عام 2018. ويرد تعريف التحرش الجنسي في سياسة البرنامج بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز ويشمل كل ما يشكل تحرشاً جنسياً من قول أو فعل. ومن بين تحقيقات التحرش الجنسي التي أقيم دليل عليها في عام 2018، لم تشمل أي منها أية حالات عنف جنسي.

61- وأثرت أيضاً التغييرات التي أدخلت سياسة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز في مارس/آذار 2018 على عدد الشكاوى المقدمة بشأن سائر مجالات سوء السلوك، مثل المضايقات، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز. و قدمت في عام 2018 أكثر من 100 شكوى بوقوع مضايقات أو إساءة استعمال السلطة أو تمييز، ولكن لم تثبت صحة الادعاءات إلا في عدد قليل للغاية من تلك القضايا. ويحال كثير من القضايا في هذا المجال، بعد مراجعة من مكتب التفتيش والتحقيق وبالتشاور مع الأشخاص المتضررين، إلى الإدارة أو الموارد البشرية أو أمين المظالم لمعالجتها من خلال التسوية غير الرسمية. وتشمل الشكاوى التي تحال عموماً خلافات في أماكن العمل المشتركة أو حالات سوء تفاهم من الأفضل تسويتها من خلال الوساطة أو التواصل بين الأطراف، أو مسائل عدم الموافقة على التعليقات أو التصنيفات الوارد في تقييمات الأداء. غير أن 12 تحقيقاً بشأن مضايقات أو إساءة استعمال سلطة فتحت في عام 2018 وتم الانتهاء من 4 قضايا منها بحلول نهاية السنة. وكانت هناك 13 شكوى قيد التقييم حتى نهاية السنة لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر فتح تحقيق فيها.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

62- كجزء من استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، طُرح العديد من المبادرات لوضع نهج مشترك لما أقر بأنه مشكلة على نطاق المنظومة بأكملها. ولذا طلب الأمين العام للأمم المتحدة من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها اعتماد تدابير جديدة وتعزيز التدابير القائمة لمنع تلك الأفعال التي ظهرت على المستوى المشترك بين الوكالات وداخل البرنامج والكشف والإبلاغ عنها والتصدي لها. ويشمل ذلك تنفيذ استراتيجية شاملة لتغيير الطريقة التي تنظر بها وكالات الأمم المتحدة مجتمعة إلى حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتسعى إلى منعها، وتواجه الادعاءات بشأنها. وشملت الإجراءات في البرنامج قيام مكتب الأخلاقيات بتعزيز شبكة المنسقين المعنيين بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقديم مزيد من التدريب للمحققين في مكتب التفتيش والتحقيق في إجراء التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

63- ويواصل مكتب التفتيش والتحقيق التعاون بنشاط في وضع إجراءات شاملة ومشاركة بين الوكالات بشأن التحقيق للمساعدة على إجراء التحقيقات الإدارية في أفعال التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك تعزيز إجراءات إحالة المسائل الجنائية إلى سلطات إنفاذ القانون عند الاقتضاء.

64- ويطلب الأمين العام للأمم المتحدة أن تبلغ جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فوراً عن جميع الادعاءات التي تتاح بشأنها معلومات كافية لتحديد فعل الاستغلال الجنسي ومرتكب الفعل أو إذا كان ضد ضحية يمكن تحديدها. وضمن هذا التعريف، أبلغ البرنامج الأمين العام للأمم المتحدة عن 14 ادعاء بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2018 تنطوي على موظفي الشركاء المتعاونين أو المنظمات غير الحكومية وكذلك موظفي البرنامج. وللحصول على معلومات إضافية حول طبيعة الحالات التي أبلغ عنها البرنامج في هذا المجال، يرجى الرجوع إلى التقرير الفصلي الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة والمشار إليه سابقاً في هذا التقرير.

65- وتلقى مكتب التفتيش والتحقيق 36 شكوى بشأن وقوع استغلال وانتهاك جنسيين في عام 2018، وأغلق 22 ادعاءً أو أحيل إلى جهات أخرى لاتخاذ إجراءات بشأنها. وأجري تقييم لاثني عشر من تلك الادعاءات وأغلقت لعدم التوصل إلى ما يثبت وقوع استغلال وانتهاك جنسيين أو لأنها كانت خارجة عن نطاق ولاية البرنامج بشأن التحقيق (من ذلك مثلاً أن الضحية لم تكن من

المستفيدين من مساعدة من البرنامج، ومن الأفضل معالجة المسألة من قبل سلطات إنفاذ القانون أو كانت خلافا لذلك تتجاوز قدرة البرنامج على التحقيق نتيجة عدم تحديد الجاني أو الضحية). وأحيلت عشر قضايا إلى شعب التحقيق لدى الشركاء المتعاونين (عندما كان الأشخاص المتهمون من غير موظفي البرنامج)، أو أحيلت مباشرة إلى سلطات إنفاذ القانون. وكانت التحقيقات لا تزال جارية في 14 قضية استغلال وانتهاك جنسيين حتى نهاية السنة.

66- ويتناقض العدد الكبير من ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي استلمها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2018 مع العدد الأقل بكثير من الشكاوى المستلمة في السنوات السابقة. ويعتقد أن هذه الزيادة في البلاغات مرتبطة بالجهود التي يبذلها البرنامج لتحسين الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وزيادة الوعي على نطاق القطاع الإنساني بصفة عامة.

التفتيشات

67- بالإضافة إلى التحقيقات، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق أيضا ثلاثة تفتيشات في عام 2018، اثنان منها بشأن توزيع الأغذية وإدارة المستفيدين في أوغندا وجيبوتي، وواحد بشأن مقدم خدمات مالية.

68- وركز نشاط التفتيش في أوغندا خلال عام 2018 بالدرجة الأولى على مخاطر التدليس المرتبطة بتسجيل المستفيدين وتوزيع الأغذية. ولا يزال العمل جاريا في بعض التحقيقات التي أحيلت من خلال جهود التفتيش، في حين تم الانتهاء من تحقيقات أخرى. ونفذت الإدارة نظام التسجيل البيوميترى والتحقق من المستفيدين في أوغندا في محاولة منها لتقليص حجم المواد الغذائية التي تباع في الأسواق المحلية بعد توزيعها، ولتحسين جودة البيانات وكميات الطلبات فيما يتصل بعدد المستفيدين الذين تقدم إليهم الخدمة. ومن المتوقع أن تتحسن كثيرا ضوابط مكافحة التدليس في البرنامج بفضل تلك الجهود، بالإضافة إلى تحسين تتبع الأغذية على طول سلسلة الإمداد وتحسن الضوابط على المستودعات، وقوة نظم إدارة شكاوى المستفيدين، وتوسيع رصد الأنشطة الميدانية التي يجريها الشركاء المتعاونون.

69- واختتمت التفتيشات بشأن مقدم خدمات مالية والتوزيع العام للأغذية في جيبوتي وصدرت تقاريرها في عام 2019.

المشروعات والتقارير الأخرى

70- وأخيرا، أصدر مكتب التفتيش والتحقيق تقريرين استعراضيين لغرضين خاصين، وتقريرين بشأن توصيات المراقبة الداخلية، ورسالة بشأن الآثار الإدارية. وتتعلق تقارير استعراض الأغراض الخاصة بشواغل الموظفين ذات الصلة بالإجراءات المتخذة فيما يتعلق باستعراض ملاك الإدارة بالإضافة إلى استعراض متابعة لجودة وسلامة أغذية البائعين المحددة من خلال مشروع سابق. ويصدر مكتب التحقيق والتفتيش تقارير توصيات الرقابة الداخلية ورسائل الآثار المترتبة على الإدارة عندما تحدد أعمال التحقيق توصيات لتحسين الضوابط الداخلية أو الخطط المحددة لمكافحة الاحتيال التي يجب إبلاغها على نطاق أوسع من تقرير التحقيق لاتخاذ إجراء من جانب الإدارة. وترد قائمة بجميع تقارير مكتب التفتيش والتحقيق في الملحق 2.

الملحق 1

تقارير الضمان والتصنيفات في عام 2018

الملحق 1-ألف: تقارير المراجعة والتصنيفات ⁽⁶⁾			
التصنيف	الرقم المرجعي للتقرير	مهمة المراجعة	
لا يوجد	لا يوجد	الاستعراض المكتبي لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها والمنبثقة عن مراجعة تعزيز القدرات القطرية التي أجريت في عام 2016	1
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/18/06	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الفلبين	2
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/18/07	المراجعة الداخلية لإدارة السفر في مهام رسمية في مقر البرنامج	3
مرض جزئيا - بحاجة لتحسين كبير	AR/18/08	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جنوب السودان	4
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/18/09	المراجعة الداخلية للنقل البري	5
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/18/10	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في بوروندي	6
مرض جزئيا - بحاجة لتحسين كبير	AR/18/11	المراجعة الداخلية للرصد في البرنامج	7
غير مرض	AR/18/12	المراجعة الداخلية لإدارة الأصول في البرنامج	8
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/18/13	المراجعة الداخلية لأنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في كولومبيا	9
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/18/14	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في مدغشقر	10
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/19/01	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في تونس	11
مرض جزئيا - بحاجة لتحسين كبير	AR/19/02	المراجعة الداخلية لتطوير نظام كوميث وتنفيذه	12
مرض جزئيا - بحاجة لتحسين كبير	AR/19/03	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى	13
غير مرض	AR/19/04	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليبيا	14
مرض جزئيا - بحاجة لتحسين كبير	AR/19/05	المراجعة الداخلية لشراء الأغذية في البرنامج	15
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/19/06	المراجعة الداخلية لتنفيذ البرنامج لأنشطة المساعدة الغذائية العامة وسبل كسب العيش في الجمهورية العربية السورية	16
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/19/07	المراجعة الداخلية لبرنامج إدارة ثغرات تكنولوجيا المعلومات في البرنامج	17
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/19/08	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليسوتو	18
غير مرض	AR/19/09	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليبيريا	19
مرض جزئيا - بحاجة لبعض التحسين	AR/19/10	المراجعة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب القطرية	20

الملحق 1-باء: مجالات الضمان الاستشاري

(6) تقارير المراجعة الداخلية متاحة في: <https://www.wfp.org/about/oversight/audit-inspection-reports>

اسم التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار
1	AA-18-03	سبتمبر/أيلول 2018
2	AA-18-04	سبتمبر/أيلول 2018

الملحق 1- جيم: تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة		
اسم التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار
1	PIR-01-18	أغسطس/آب 2018
2	PIR-02-18	سبتمبر/أيلول 2018
3	PIR-03-18	ديسمبر/كانون الأول 2018
4	PIR-01-19	أبريل/نيسان 2019
5	PIR-02-19	أبريل/نيسان 2019

الملحق 2

تقارير مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2018

الملحق 2-أف: تقارير التحقيق المشتبه بأدلة			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
المكتب الإقليمي في بانكوك – آسيا والمحيط الهادئ			
1	I 34/17	التحرش الجنسي – موظفون	يناير/كانون الثاني 2018
2	I 05/18	ممارسة تدليس وإساءة استعمال الأموال – شريك متعاون	مايو/أيار 2018
3	I 04/18	تحرش جنسي – موظفون	يونيو/حزيران 2018
4	I 29/18	تحرش جنسي – موظفون	سبتمبر/أيلول 2018
5	I 31/18	ممارسة تدليس – موظفون	سبتمبر/أيلول 2018
6	I 23/18	تحرش جنسي ومضايقات – موظفون	سبتمبر/أيلول 2018
7	I 24/18	تعويق وإساءة استعمال الأصول – موظفون	سبتمبر/أيلول 2018
8	I 30/18	مضايقات/موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2018
المكتب الإقليمي في القاهرة – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى			
9	I 32/17	سوء إدارة – شريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2018
10	I 38/17	مخالفات في التعيين وممارسات تعويق – موظفون	مارس/آذار 2018
11	I 50/17	مخالفات في التعيين – موظفون	مارس/آذار 2018
12	I 21/18	مخالفات في التعيين – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2018
المكتب الإقليمي في داكار – غرب أفريقيا			
13	I 39/17	ممارسات تدليس وتواطؤ – موظفون	مايو/أيار 2018
14	I 51/17	ممارسة تدليس – موظفون	مايو/أيار 2018
15	I 45/18	عدم الإبلاغ عن تهمة جنائية سابقة – موظفون	أكتوبر/تشرين الأول 2018
المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ – الجنوب الأفريقي			
16	I 01/18	ممارسة تدليس – موظفون	مايو/أيار 2018
17	I 02/18	تدليس في استرداد النفقات الطبية – موظفون	سبتمبر/أيلول 2018
18	I 19/18	ممارسة تدليس – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2018
19	I 38/18	ممارسة تدليس – موظفون	ديسمبر/كانون الأول 2018
المكتب الإقليمي في نيروبي – شرق أفريقيا			
20	I 33/17	تضارب مصالح – موظفون	يناير/كانون الثاني 2018
21	I 29/17	تضارب مصالح وممارسات تدليس وتواطؤ – موظفون	فبراير/شباط 2018
22	I 37/17	ممارسات تدليس وتضارب مصالح – موظفون	فبراير/شباط 2018
23	I 29/17B	تضارب مصالح وعدم الإعلان عن أنشطة أعمال خارجية – موظفون	يوليو/تموز 2018
24	I 29/17C	تضارب مصالح وعدم الإعلان عن أنشطة أعمال خارجية – موظفون	يوليو/تموز 2018
25	I 29/17D	تضارب مصالح – موظفون	يوليو/تموز 2018
26	I 53/17	ممارسات تدليس وتواطؤ – بائع	أبريل/نيسان 2018
27	I 54/17	ممارسات تدليس وتواطؤ – بائع	أبريل/نيسان 2018
28	I 55/17	ممارسات تواطؤ – بائع	أبريل/نيسان 2018
المكتب الإقليمي في بنما – أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي			

الملحق 2-أف: تقارير التحقيق المثبتة بأدلة			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
I 48/17	إساءة استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات – موظفون	مارس/آذار 2018	29
I 03/18	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ وتضارب مصالح – موظفون	مايو/أيار 2018	30
I 06/18	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ وتضارب مصالح – موظفون	مايو/أيار 2018	31
I 33/18	تحرش جنسي – موظفون	أكتوبر/تشرين الأول 2018	32
I 40/18	ممارسة تدليس – شريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2018	33

الملحق 2-باء: تقارير التحقيق المثبتة بأدلة من جهات أخرى			
رقم القضية	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
I 18/18	المكتب الإقليمي في نيروبي – سوء سلوك تورط فيه موظفون تابعون لشريك متعاون في التغذية المدرسية. أحييت القضية إلى الشريك المتعاون وسلطات إنفاذ القانون لفتح تحقيق فيها	ديسمبر/كانون الأول 2018	1

الملحق 2-جيم: التقارير الأخرى الصادرة عن مكتب المفتش العام			
رقم القضية	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
I 36/17	المكتب الإقليمي في داكار – تقرير عن توصيات المراقبة الداخلية	أبريل/نيسان 2018	1
I 32/17	المكتب الإقليمي في القاهرة – تقرير عن توصيات المراقبة الداخلية	أبريل/نيسان 2018	2
استعراض خاص	المكتب الإقليمي في القاهرة – استعراض التحقيق في التلاعب في سلامة الأغذية وجودتها تورط فيه أحد البائعين للبرنامج	مايو/أيار 2018	3
استعراض خاص	المكتب الإقليمي في القاهرة – استعراض خاص لشكاوى الموظفين وقرارات تخفيض الموظفين في مكتب قطري	يوليو/تموز 2018	4
X 101/18	المكتب الإقليمي في نيروبي – رسالة بشأن الآثار الإدارية	ديسمبر/كانون الأول 2018	5

الملحق 2-دال: تقارير التفتيش			
رقم المرجعي	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
IR/01/2018	تقرير التفتيش عن عمليات البرنامج في أوغندا	يوليو/تموز 2018	1
IR/01/2019	تقرير التفتيش عن عمليات البرنامج في جيبوتي	مارس/آذار 2019	2
IR/02/2019	تقرير التفتيش عن مقدم خدمات مالية	أبريل/نيسان 2019	3